المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر

د.مصطفى بودرامة
جامعة سطيف1، الجزائر
b_mostefa19600@Yahoo.fr

د.الطيب قصاص
جامعة سطيف1، الجزائر
raouf-souv@Yahoo.fr

Problems facing the industrial sector in Algeria

Mostefa bou drama& tayeb gessess

University of setif 1- Algeria

Received:17 Jan 2017 *Accepted: 03 May 2017* *Published: 30 June 2017*

ملخص:

يدرس هذا البحث المشاكل التي تقف كحاجز وتواجه تطور القطاع الصناعي الجزائري، وقد خضعت المؤسسات الصناعية إلى مجموعة من إجراءات الإصلاح الداخلي منذ مطلع الثمانينيات إلى يومنا هذا، والتي لم تنجح وكلفت خزينة الدولة مبالغ ضخمة تكفي لإنشاء حظيرة صناعية جديدة، وبقي هذا القطاع يعاني من ضعف كبير في مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية هذا من جهة، وانخفاض قيمة الصادرات الصناعية نتيجة ضعف آلية الجهاز الصناعي الجزائري من جهة أخرى، وعدم مقدرته على إنتاج منتجات ذات جودة عالية تستطيع المنافسة محليا ودوليا.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، الصناعات التحويلية، الصناعات الاستخراجية، القيمة المضافة، الصادرات الصناعية.

رموزjel: L52. L16

Abstract:

This research studies problems that stands as a barrier and faces the development of Algerian industrial sector, the which has undergone to a set of procedures for internal reform since the beginning of the 1980 to the present day, which did not succeed and cost the state huge money for the establishment of a new industrial zone, this sector remained suffering from a great weakness in the contribution of manufacturing industries in the total value added and, on the other hand, the decline in the value of the industrial exports as a result of the weakness of the mechanism of the Algerian industrial system , and inability to produce high-quality products can compete locally and internationally.

Key Words: the industrial sector, manufacturing, extractive industries, the added value, industrial exports.

(JEL) Classification : L16. L52

.

تمهيد:

اكتسبت البيئة العالمية ملاح جديدة بفعل عدد من المتغيرات من أهمها التطور التكنولوجي وثورة المعلومات وعالمية الحد من التلوث، وزيادة التكتلات الاقتصادية، والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ، أضف إلى ذلك عملية انفتاح الأسواق الدولية للمنافسة وتأثير دول كبير فيها مثل الصين ودول جنوب شرق آسيا يفرض على الدول النامية أن تعمل وتحسن قدرتها للوصول إلى المستوى الذي يمكنها من أن تبقى في نطاق المنافسة الدولية، وبالتالي فالمؤسسات الصناعية بحاجة إلى عملية مراقبة دقيقة من خلال الفحص البيئيEnvironmentalScanning لتحديد الفرص الجديدة التي توفرها البيئة الخارجية لاقتنائها وتحديد التهديدات لمواجهتها والاستعداد لها.

وحسب دراسة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إن كل فرصة عمل في القطاع الصناعي عرض الطلب على أربع فرص عمل في القطاعات الأخرى ذات العلاقة مما يساهم في دفع عجلة التنمية والتشغيل، ويرى المفكر الاقتصادي "جوزيف ستيغليتز" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة2001 أن للصناعة في الدول النامية دورا كبيرا ومهما، وعلى هذه الدولتبني سياسة صناعية واضحة، وإستراتيجية متناسقة ومتكاملة.

وقد أولت الجزائر اهتمامها بالصناعة واعتمدت في ذلك على نموذج الصناعات المصنعة من اجل تأهيل الاقتصاد الوطني ليعتمد على الذات لسد احتياجات السوق المحلية والإسهام في تحقيق معدلات نمو مرغوبة وقابلة للاستمرار، وقد كلف انجاز هذه المؤسسات الاستثمارات الضخمة مبلغ تجاوز120 مليار دولار خلال الفترة 1966- 1990، كما خضعت المؤسسات الصناعية إلى مجموعة من إجراءات الإصلاح الداخلي منذ مطلع الثمانينيات إلى غاية اليوم، والتي للأسف الشديد لم تنجح وكلفت خزينة الدولة مبالغ ضخمة تكفي لإنشاء نسيج صناعي جديد. وفي هذا الصدد سيحاول البحث الإجابة على السؤال التالي:

ما هي المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر؟

تنبع أهميه هذه الدراسة في تسليط الضوء على واقع القطاع الصناعي في الجزائر، ومحاولة حصر أهم المشاكل التي تقف كحائل في وجه تطوير هذا القطاع رغم المبالغ الضخمة التي أنفقتها الدولة من اجل إصلاحه ومحاولة تأهيله، ويبقى القطاع تواجهه تحديات مختلفة في ظل الانفتاح التجاري. وبناء على ما سبق يمكن أن نصيغ أهداف الدراسة بما يلي:

- ❖- التعرف على مساهمة الصناعة في القيمة المضافة، وفي التوظيف والتصدير.
- ❖- التعرف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر.
- ❖- التعرف على الوضع الراهن للصناعة الجزائرية.

تم هذا العمل باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على مصادر ومراجع متنوعة هامة منها السلاسل الزمنية الاقتصادية المتاحة خلال الفترة 1962- 2014 خاصة المتوفرة بالديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر والبنك الدولي.

الدراسات السابقة:

تتمثل أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث في الآتي:

-دراسة زوزي محمد،مقال بمجلة الباحث بعنوان"إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية "، حيث خلص الباحث إلى أن العملية الصناعية في الجزائر مازال ينظر لها على أنها عملية إنتاجية فقط همها تحقيق كمية معينة من الإنتاج دون الاهتمام بنوعية الإنتاج وتكاليفه أو حتى الكيفية والأسلوب المتبع في تصريفه، بالإضافة إلى كونها عملية منفصلة عما حولها حيث نلاحظ ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات القائمة ومنفصلة أيضا عن عملية الإعلام والتسويق التي أصبحت إنجازا متمما وملازما لعملية الإنتاج[1].

- دراسة زرقين عبود، مقال بمجلة بحوث اقتصادية عربية بعنوان"الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر"، حيث خلص الباحث إلى ضرورة تهيئة وخلق المناخ الصناعي المناسب وذلك يتطلب تطوير الجهاز المالي والمصرفي وسياسات التعليم والتدريب والتنمية الصناعية عملية مستمرة تستهدف زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي وخاصة الصناعة التحويلية وذلك يتم على أساس دراسات واقعية لمقومات الصناعة المتاحة والممكنة في الاقتصاد الجزائري[2].

أولا: الأنماط الصناعية المتبعة

تعتبر التنمية الصناعية من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة حيث تلعب الصناعة دورا مهما في الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات الأخرى باعتبار أن الصناعة هي قاطرة التنمية الاقتصادية،حيث أن القطاع الصناعي يضمن زيادة القيمة المضافة ويساعد علي تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتشغيل الأيدي العاملة وتأمين فرص عمل للأجيال المقبلة.ومن هنا فإن دعم القطاع الصناعي والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأية سياسة تنموية شاملة، بناء عليه منحت الجزائر مند السنوات الأولى من الاستقلال الأولوية لوضع قاعدة صناعية عمومية متنوعة، التي كان الإنتاج موجها فيها حصرا للسوق المحلية، ولقد شكلت فكرة الصناعات المصنعة وأقطاب النمو الأطروحة المركزية في التفكير التنموي في الجزائر، وطبقت الجزائر نموذج الصناعات المصنعة المعد من طرف الاقتصاديG.D. Debernix، والتي تحاول إعادة هيكلة الاقتصاد بأكمله من خلال تنشيط الفروع الصناعية كالحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكيمياء والمواد البناء في شكل منسجم، وكانت تهدف إستراتيجية التصنيع إلى تحقيق الأتي[3]:

- توفير مناصب العمل والحد من البطالة.
- التكامل بين الصناعة والزراعة.
- إحلال المنتجات الوطنية محل المنتجات المستوردة.
- تصدير الفائض من المنتجات.
- تلبية الحاجات الاستهلاكية لأفراد المجتمع.

ولقد هيمنت حصة المحروقات على إجمالي الصناعة، وتم التركيز في سياسة التصنيع على إنشاء الوحدات الإنتاجية ذات الأحجام الكبيرة نتيجة طبيعة الاختيار التكنولوجي الذي تم تنفيذه وخاصة سياسة المفتاح في اليد، وتم مركزتها في مناطق محددة حتى يسهل مراقبتها مما نتج عن هذا الاختيار عدة ظواهر أهمها:

- التبعية التامة للمتعامل الأجنبي فيما يخص قطع الغيار ومختلف الأدوات والمعدات الملحقة، وحتى المادة الأولية التي يجب أن تطابق مواصفات التجهيزات والآلات المستوردة.
- صعوبة تسيير هذه المؤسسات نتيجة كبر حجمها.
- ضعف إنتاجية الوحدات الصناعية بحيث لا تتعدى في أفضل الأحوال 60% من طاقتها.

وبعد انخفاض أسعار البترول سنة 1983 والذي اثر سلبا على تمويل هذه المؤسسات لان أسعار منتجاتها كانت محددة ومدعمة من طرف الدولة، بناء عليه تم التوجه نحو الصناعات التصديرية.

ثانيا: مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة

يساهم القطاع الصناعي في القيمة المضافة من خلال الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، هذه الأخيرة تتكون من الصناعات الكهربائية والالكترونية، الغذائية، مواد البناء، النسيجية، الجلود والأحذية، الخشب والورق، الكيمياء والبلاستيك.وإن الصناعة التحويلية في الجزائر تعاني من سيطرة الصناعات الاستهلاكية، إضافة إلى ذلك يتصف طابع صناعة القطاع الخاص بالطابع الأسري، الأمر الذي تصعب معه عمليات التوسع والشراكة.

وتشمل الصناعات الاستخراجية استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن، والخامات غير المعدنية.إن احد مقاييس التصنيع هو نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة وتختلف نسبة كل منهما في تكوين القيمة في القطاع الصناعي الجزائري وهي غير مستقرة من سنة إلى أخرى كما توضحه بيانات الشكل 1.

اعتماد على معطيات الشكل 1 يتبين أن:

- استمرت الصناعات الاستخراجية في النمو وسلكت اتجاها متزيدا ماعدا في سنة 2009 انخفضت نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية بسبب الأزمة المالية العالمية.

- تزايد القيمة المضافة للصناعات التحويلية من سنة إلى أخرى، وقيمتها ضعيفة مقارنة بالصناعات الاستخراجية، ويعكس هذا الضعف بعدم قدرة المنتجات الصناعية على المنافسة في السوق المحلية وخاصة قطاع صناعات النسيج وقطاع الجلود والأحذية، أضف إلى ذلك عمليات الخوصصة التي مست القطاع، أما بالنسبة للقطاعات التي ساهمت بشكل كبير في تكوين القيمة المضافة نجد قطاعات الكيمياء والمطاط والصلب، وتتوفر الجزائر على قطاع واعد هو قطاع الميكانيك والمنتجات الكهربائية والسيارات.

- بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة سنة 1990 حوالي32.2٪تمثل ثلث إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وفي النصف الثاني من فترة التسعينات تحسن وضع القطاع الصناعي نسبيا، فقد سجلت أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 38.4٪في سنة 1996، لترتفع هذه النسبة إلى حوالي 50٪ سنة

2006،وسبب الزيادة يرجع بالدرجة الأولى إلى الصناعات الاستخراجية وعلى رأسها قطاع النفط والغاز الطبيعي، ثم لتنخفض نسبتها في سنة 2014 إلى حوالي 30٪نتيجة لانخفاض أسعار البترول.

- تعاني الصناعات التحويلية من التراجع المستمر منذ بداية الثمانينيات للصناعة يظهر من خلال نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي التي لم تتجاوز15٪ خلال منتصف عقد الثمانينيات، لتنخفض إلى 6٪ في سنة 2000 ثم لتنخفض إلى5٪في سنة2010وهي تعد نسبة ضعيفة بالمقارنة بكوريا الجنوبية التي بلغت حوالي 28٪[4]، وتواصل الانخفاض وتصل إلى4 %فقط سنة 2014، وبالتالي مساهمتها ضعيفة في الناتج، وهذا التراجع في النسبة من سنة إلى أخرى بسبب ضعف الاستثمارات في هذه الصناعة وتقادم التجهيزات[5].

يلاحظ تراجع أهمية الصناعات التحويلية التي تعتبر محرك النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهذا إن دل على شيئا إنما يدل على تراجع عملية التصنيع بصفة عامة.

انطلاقا من هذه المؤشرات يتضح جليا أن الصناعة في الجزائر تهيمن عليها الصناعة الاستخراجية وهو توجه يخالف تماما توجه الدول الصناعية المتقدمة.

بناء عليه هناك ضعف كبير في مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية، وهذا يرجع إلى طبيعة المشاكل المتنوعة التي تواجه هذا القطاع، وبالتالي لا يمكن للقطاع الصناعي الجزائري أن يؤدي دورا كبيرا في قيادة دفة التنمية في الجزائر بسبب انخفاض تنافسيته وضعف القدرة التنافسية للدولة ككل، ويمكن إيجاز أهم أسباب ضعف القدرة التنافسية في الجزائر إلى:

- انخفاض حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير.
- قلة الاهتمام بمعايير الجودة والنوعية وعدم القدرة على مسايرة التطور العالمي في ميدان التكنولوجيا المستخدمة.
- ضعف الارتباط بالصناعة؛ فمعظم الأبحاث الجامعية لا تقوم بأبحاث تطبيقية ذات ارتباط محتمل بالاستخدام التجاري، بالرغم من امتلاك الجامعات القدرة والأفراد المؤهلين لتلبية الاحتياجات المحددة بالصناعة .
- عدم وجود سياسة تصنيعية واضحة المعالم والأهداف لتطوير هذا القطاع، إذ يلاحظ أن أغلب الدول النامية اعتمدت بشكل أساس على استراتيجيات منقولة من دول أخرى دون الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الزمان والمكان والظروف المتاحة دوليا ومحليا.
- عدم الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية؛ إذ يلاحظ أن القطاع لا يشتغل إلا بنصف قدراته، حيث قدرت سنة2004 بـ:50%و48% سنة2001 بعدما كانت تقدر سنة1988 بـ:65,1%.

أما من حيث مساهمة فروع الصناعة التحويلية في هيكل القيمة المضافة يمكن متابعة ذلك من بيانات الجدول1؛حيث يلاحظأن ثلاثة فروع تكون معظم القيمة المضافة للصناعة التحويلية كما يلي:

- فروع الصناعات الغذائية: تراوحت مساهمتها بين 40٪ و46٪، وهي تشكل الحصة الأكبر والاهم في القيمة المضافة للصناعة التحويلية.

- فروع الصناعات الميكانيكية والكهربائية: تراوحت مساهمتها بين 12.5٪و17٪، وقد ازدادت أهمية هذه الفروع في السنوات الأخيرة بفضل المجهودات التي تقوم بها الدولة.
- فروع مواد البناء والزجاج: تراوحت مساهمتها بين 11٪و15٪، تتزايد مساهمتها نظرا لمشاريع البنية التحتية .

إن فروع الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية يساهما في هيكل الصادرات الصناعية، أما باقي الفروع فتكاد تكون مساهمتها معدومة في عملية التصدير.

ثالثا: العمالة الصناعية

الجهاز الصناعي الجزائري كان هدفه خلال فترة السبعينات هو إيجاد حل لمشكلة التشغيل من الناحية الهيكلية وإنتاج السلع والخدمات التنموية بأقل الأسعار، ولقد ارتفع مستوى التشغيل في ميدان الصناعة من 375 ألف منصب عمل سنة 1978 إلى 510 ألف منصب عمل سنة 1985[6]، وهذا التوظيف العشوائي اثر سلبا على إنتاجية المؤسسات الصناعية حيث أنها أصبحت تقوم بادوار اجتماعية بعيدا عن دورها الاقتصادي مما نتج عنها عجزا ماليا مستمرا يتم تمويله من خزينة الدولة اعتماد على المداخيل البترولية، وبعد انخفاض أسعار البترول وخاصة منذ سنة 1986 قدر إجمالي اليد العاملة في القطاع (الصناعات التحويلية) سنة 2005 بحوالي 158 ألف عامل بعدما كان يشغل 424 ألف عامل سنة 1994، بمعنى أنها عرفت انخفاضا بنسبة 62.55% وذلك لأسباب مرتبطة بتسريح العمال والإحالات على التقاعد المسبق الناجمة عن حل وخصخصة العديد من المؤسسات الوطنية والمحلية.

رغم ذلك ونتيجة المجهودات التي تقوم بها الدولة ارتفاع عدد العمال في القطاع إلى 1194 ألف في سنة 2009 ثم لينخفض إلى 899 ألف عامل في سنة 2014[7].

رابعا: الاستثمار الصناعي

إن معدل الاستثمار هو مؤشر مهم للاقتصاد وهو النسبة بين مجموع الاستثمارات المنجزة في البلد والناتج المحلي الإجمالي، لقد حظيت الصناعة في الجزائر بحصة هامة من مجموع الاستثمارات إذ بلغ معدل الاستثمار44.7% خلال الفترة 1970- 1973 و43.4% خلال الفترة 1994- 1997و51.6% خلال الفترة 1978- 1980، وهي معدلات مرتفعة جدا حيث اهتمت الجزائر بالصناعات المصنعة[8].

ويبلغ المعدل المتوسط للاستثمار في القطاع الصناعي خلال الفترة 1970- 2010 حوالي 28.75% وهو مرتفع مقارنة بالدول المصنعة، كما توضحه بيانات الجدول 2؛ حيث يلاحظ ارتفاع معدل الاستثمار الصناعي مقارنة ببعض الدول المتقدمة، وهذا يؤكد اهتمام الدولة بهذا القطاع، وتخصص الجزائر سنويا نحو 25٪ إلى 30٪ من الناتج الوطني الخام للاستثمار الصناعي وعصرنة وسائل الإنتاج، بما سيسهم على المدى القريب في رفع نسبة النمو بالقطاع الصناعي، وقد رتبت الجزائر في ميدان معدل الاستثمار في المرتبة 17 وراء الصين وفيتنام في سنة 2010، أما في جانب النمو الاقتصادي فقد رتبت في نفس السنة في المرتبة 107 عالميا، وهذا يؤكد انه لا توجد علاقة بين معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر.

وكان من الممكن أن تستفيد الصناعة الجزائرية من الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 من اجل الحصول على الآلات ومستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة والقيام بشراء مصانع بكاملها خاصة من الدول الأوربية نظرا لامتلاك الجزائر التمويل اللازم في تلك الفترة.

خامسا: نمو القطاع الصناعي

يساهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية وذلك لأن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يؤدي إلى رفع الإنتاجية، وقد بذلت الدولة جهود معتبرة في دعم التنمية الصناعية، ويمكن متابعة تطور النمو الصناعي من خلال الشكل 2؛ حيث يلاحظ من الشكل ركود القطاع الصناعي خلال الفترة 2003- 2007، بالرغم من الإمكانات المالية المسخرة له خلال عشريتين من الزمن، كما تراجع الإنتاج الصناعي خارج المحروقات في سنة 2007 بنسبة 3٪، وانخفض إنتاج الصناعة المعملية بنسبة 6.5 ٪ وهو أكبر انخفاض سنوي له منذ سنة 2000؛ وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتعد النمو السنوي المتوسط للصناعة المعملية نسبة0.3 ٪خلال الفترة2000 - 2007[9]، ثم نما القطاع خلال سنتي 2008- 2009 وانخفاض في سنة 2011، وبالتالي إن عملية التراجع عن سياسة التصنيع اثر سلبا على نمو القطاع، وقد سجل الإنتاج الصناعي العمومي في الجزائر ارتفاعا طفيفا قدر بنسبة 0.4 ٪في سنة2011 بعد أن سجل انخفاضا بنسبة 2.5 ٪السنة 2010، نظرا إلى انتعاش الصناعات الغذائية بنسبة 21٪ مقابل انخفاضها بنسبة 3.3٪في السنة2010.وهو يعتمد في تمويله على حصيلة إيرادات النفط فيما يتعلق بعملية التجهيز، أما في مجال تجديد قطع الغيار فقد أدى انهيار أسعار النفط في سنة 1986 إلى انخفاض حصيلة الإيرادات النفطية من 68 مليار دج سنة 1985 إلى نحو 33 مليار دج في سنة 1987 أي انخفاض بنسبة 48.52% الأمر الذي ساهم في تحطيم النسيج الصناعي وسجل معدلات نمو سالبة.

ولقد بلغت نسبة النمو الصناعي خارج المحروقات حوالي2.2٪ في سنة 2012، وتحقق هذا النمو في الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي بفضل تحسن الإنتاج في بعض النشاطات خاصة صناعات المناجم والمحاجر والصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والنسيجية والخشب والفلين وأخيرا مواد البناء. إن الإنتاج الصناعي لقطاع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية سجل ارتفاعا بنسبة 5.5٪سنة 2013 بفضل الاداءات التي حققتها فروع الحديد وصناعة مواد الاستهلاك الميكانيكية.

وقد شهدت الصناعات الغذائية انتعاشا لتبلغ نسبة النمو في القطاع 7.2 ٪ في 2014 بعد أن عرفت تراجعا ب 0.6٪في 2013، وتراجعت صناعة الحديد والصلب والمعادن والميكانيك والكهرباء ب8.8٪ بعد أن سجلت ارتفاعا بلغ 5.5٪ في سنة 2013. واستمر انخفاض الإنتاج في الصناعات الكيميائية ليصل إلى - 3.8٪ في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 حيث وصلت نسبة التراجع إلى 2.4 ٪، كما سجلت صناعات الخشب والورق انخفاضا ب 7٪ في سنة2014 بعدما شهدت ارتفاعا ب 1.9٪ في سنة2013، وفيما يتعلق بصناعات النسيج فتراجعت هي الأخرى ب 0.3٪ في سنة2014 بعد عرفت انتعاشا ب 4.3٪ في سنة2013 نتيجة انخفاض إنتاج صناعات السلع الوسيطة للنسيج[10].

علما أن هدف الحكومة الوصول إلى مساهمة الصناعة بـ10٪ في الناتج المحلي الخام في غضون 2020، وهو هدف صعب التحقق حيث يتطلب من جهة تضاعف الإنتاج الصناعي، ومن جهة أخرى عدم وجود المناخ الذي يسمح بالوصول إلى ذلك، وان النمو الصناعي مرتبط بمؤشر إنتاج الصناعة التحويلية وقدرته على إنتاج منتجات تتميز بارتفاع جودتها،فلقد انخفض مؤشر الإنتاج الصناعي العمومي خارج المحروقات ما بين 1989و1997 بحوالي 31 نقطة، حيث أن الصناعات الكترونية، الكهربائية والميكانيكية انخفض إنتاجها بأكثر من الضعف خلال نفس الفترة، وانتقلت مساهمته في القيمة المضافة للقطاع الصناعي من 54٪إلى 30٪، ويمكن متابعة تطور المؤشر من خلال بيانات الجدول 3؛حيث يلاحظ تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي من سنة إلى أخرى خلال الفترة، حيث انخفض بـ16 نقطة بين سنتي 2000و2014، باستثناء صناعات الكترونية، كهربائية وميكانيكية والبناء والأشغال العمومية التي مؤشرها يتزايد، ويرجع أساسا إلى تطور مشاريع البنية التحتية والمشاريع السكانية.

ويرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاث فروع متمثلة في، صناعات غذائية، صناعات الكترونية، كهربائية وميكانيكية، وكيمياء البلاستيك والمطاط، تساهم هذه الفروع مجتمعة للفترة 2010- 2008 بحوالي 35٪ من إجمالي إنتاج القطاع العمومي، في حين أن القطاع الخاص يرتكز هو الأخر على فرعين من الصناعات، الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة وهما يمثلان ما نسبته 42٪ من إجمالي إنتاج القطاع الخاص.

سادسا: الصادرات الصناعية

يعتبر الجانب التصديري في التجارة الخارجية احد أهم محركات النمو الاقتصادي، فتصدير المنتجات والسلع الوطنية تعتبر أمرا ضرورياً لدعم ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على العملات الأجنبية التي تغطي تمويل استيراد مختلف السلع من الدول الأخرى، وتتزايد تلك الأهمية بتزايد حاجة البلد المصدر لهذه العملات، إضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة في النشاط الإنتاجي، والحفاظ على فرص العمل القائمة، وتحسين مستوى دخل الفرد.

إن مبالغ الصادرات غير النفطية للجزائر تتزايد من سنة إلى أخرى وهذا يرجع أساسا إلى المجهودات التي تبذلها الدولة من اجل تشجيع الصادرات، ويمكن متابعة تطور الصادرات السلعية الجزائرية خارج المحروقات من خلال بيانات الجدول 4؛ حيث لا تعبر عن القدرات الفعلية للاقتصاد الجزائري رغم ذلك لقد نمت بأكثر من ثلاث مرات خلال الفترة 1998- 2002، في سنة 2008 بلغت نسبتها حوالي 2.42%من إجمالي الصادرات بزيادة قدرها 42%مقارنة بسنة 2007[11]، لتنخفض سنة 2009 بنسبة 45%مقارنة بسنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.

وبلغت نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات حوالي 2.8%سنة 2000 لتنخفض إلى نسبة 2.7%سنة 2012 كقيمة نسبية لكن كقيمة مطلقة ارتفعت من 612 مليون دولار إلى 2062 مليون دولار خلال نفس الفترة، ويمكن متابعة التطور النسبي لهيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وفق الجدول5؛ يلاحظ من خلال بيانات هذا الجدول ما يلي:

- المنتجات نصف المصنعة تتزايد من سنة إلى أخرى واكبر زيادة تحققت بين سنتي 2010و2014 حيث نمت بنسبة 38٪، علما أنه في سنة 2014 المنتجات نصف المصنعة تشكل 83.6٪ من مجموع الصادرات خارج المحروقات،

وتتكون هذه المنتجات من زيوت من تقطير قطران الفحم بنسبة 47٪ غاز الامونيا بنسبة 26٪ والميثانول بنسبة 2.4 ٪والهليوم بنسبة 2.3٪.

- نمت سلع التجهيز الصناعي بحوالي 161٪ بين سنتي 1995و1999.
- إن اغلب الصادرات هي زيوت وبعض مستخلصات الزفت ثم بالدرجة الثانية الامونياك ثم بدرجة ثالثة بقايا الحديد ثم بدرجة رابعة الفوسفات والكالسيوم ثم الزنك والمياه المعدنية والغازية والمعجونات الغذائية والكحول والاسمنت[12].
- انخفضت الطاقة والزيوت بنسبة - 3٪بين سنتي 2005- 2009بسبب انخفاض الأسعار العالمية نظرا لازمة المالية العالمية.

تساهم الجزائر في صادرات التكنولوجيا المتقدمة بشكل ضعيف فقد كانت منعدمة في سنة 1990ولكنها بلغت 1٪من إجمالي الصادرات في سنة 1998[13]، وارتفعت إلى2٪ سنة 2003[14]، وهي تعبر عن المستوى الضعيف للاستخدام الجزائري للتقانة، رغم ذلك تبقى مؤشر بداية ينبئ عن الزيادة مستقبلا، وقد آن الأوان لتركز الجزائر على تصنيع السلع عالية التكنولوجيا لأنها مفتاح صادرات المستقبل.

تتركز الصادرات الصناعية في المواد نصف المصنعة، وجلها مستويات طاقوية لسوناطراك والشركة الوطنية للحديد والصلب سيدار ثم منتجات مركب الأسمدة الكيميائيةASMIDAL،ومنتجات شركة الحديد والفوسفات(FERPHOS) ومنتجات METANOS ومنتجات الشركة المختلطة HELIOS للهيليوم، وبعض المنتجات الغذائية والعجلات، إضافة إلى مواد التنظيف بفضل إستراتيجية الشراكة التي أصبحت معتمدة في العديد من القطاعات الاقتصادية.

ضعف إسهام القيمة المضافة للصادرات الصناعية الجزائرية بحيث في المتوسط هناك حوالي 82% من هذه الصادرات هي منتجات نصف مصنعة وهو ما يعمل على تفويت فرص تحويل جزء مهم من هذه المنتجات إلى منتجات نهائية نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي سواء من الجانب التقني أو المالي، أما بالنسبة لمنتجات التجهيز الصناعي فهي لا تعكس إطلاقا الدور الذي منح لهذه الصناعات في السبعينات بحيث إنها لا تتعدى في أحسن الأحوال5%من إجمالي صادرات المنتجات الصناعية، ويمكن إرجاع هذا الوضع إلى عدم توفر الإمكانيات الضرورية، وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على إتمام هذه المنتجات، مما يضيع فرصا كبيرة للرفع من القيمة المضافة للمنتجات.

وكنتيجة فإن الصادرات الصناعية منخفضة وهذا يرجع إلى ضعف آلية الجهاز الصناعي الجزائري، وعدم مقدرته على إنتاج منتجات ذات جودة عالية تستطيع المنافسة محليا ودوليا، فالمنتجات عالية التكنولوجية ضعيفة جدا، بسب المشاكل المتعددة التي يتخبط فيها هذا القطاع، أضف إلى ذلك ضعف السياسة الصناعية التي تقوم بها الدولة، وعدم امتلاك المصدرين الجزائريين المعلومات الكافية عن الأسواق الدولية.

وتعتبر الجزائر من الدول الأقل تنويعا من حيث عدد المنتجات المصدرة المنتجات المصدرة خلال الفترة 2000-2009حوالي106 منتوج وهو عدد قليل مقارنة بتونس 213 منتوج[15]،لترتفع إلى 108 منتوج سنة 2010 ثم لتنخفض

سنة 2012 إلى 98 منتوج[16]، ويمكن القول أن الجزائر مازالت تصدر منتجات كثيفة الموارد والعمالة،معتمدة بشكل كبير على مايتوفر لديها من عمالة رخيصة وقليلة المهارة في المنافسة إذا ما قورنت مع بعض الدول المصدرة لنفس المنتجات.

المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي:

ويمكن تصنيف المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي حسب المجموعات الرئيسية التالية:

1- المشاكل المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات والتجهيزات الصناعية وتشمل:

❖- المشاكل المتعلقة بالمواد الخام: وتسجيل ارتباط المؤسسات الجزائرية بالسوق الدولية من حيث المدخلات والمواد الأولية بنسبة تتراوح ما بين 50% إلى 70% على أقل تقدير[17]، وفي بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى التوقف المؤقت للأنشطة الصناعية قد يصل إلى 30 يوم بسبب عدم وصول المواد الأولية في وقتها.

❖- المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات: قدم التجهيزات ووسائل الإنتاج الأمر الذي يستدعي تجديدها أو صيانتها، فأغلبها يعود إلى السبعينات والثمانينات، علاوة على الاهتلاك المعنوي لكثير من التجهيزات الإنتاجية نتيجة التقادم التكنولوجي؛ وهذا بسبب ضعف الاستثمارات التي عرفها القطاع منذ منتصف الثمانينات، أضف إلى ذلك الوضعية المالية الصعبة التي لم تسمح لها بتجديد عتادها باعتبارها تعاني من تبعية كبيرة نحو الخارج سواء فيما تعلق بمنتجات التجهيز أو مدخلات الإنتاج لكثير من الصناعات.

2- مشاكل تتعلق بنقص التمويل وارتفاع التكاليف: وتتمثل في العناصر التالية:

❖- محدودية نتائج برامج دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية على الرغم من تعدد البرامج الوطنية،واستنزاف المدخرات الوطنية في تمويل قطاع الاستيراد، وذلك على حساب المشاريع الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير، نتج عن هذه الأسباب اختلالات عديدة حالت دون وصول المنتج الجزائري إلى الأسواق الدولية، وارتفاع سعر بعض السلع الجزائرية مقارنة ببعض السلع الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وعدم الاستخدام الأمثل للطاقات المتوفرة.

❖- إن عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية بأكثر من 47% في افريل1994 مما نتج عنها ارتفاع أسعار مدخلات العملية الإنتاجية خاصة قطع الغيار والمواد الأولية بسبب ارتباط أغلبية المؤسسات الصناعية بالسوق الخارجية، وبالتالي أدى إلى ارتفاع الديون المستحقة على المؤسسات العمومية، وانتقلت هذه الديون من 10 مليار دج سنة 1994 إلى 92 مليار دج بالأسعار الجارية سنة 1995 أي أنها زادت بأكثر من 10 مرات خلال سنة واحدة[18]، علما أن الانخفاض في قيمة العملة المحلية يؤثر سلبيا على حوافز المنتجين نظرا لما يترتب عليه من ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج.

❖- من 1991 إلى غاية 2001 عملية التطهير المالي تطلبت حوالي 1200 مليار دج بما يعادل 17 مليار دولار[19].

❖- الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها أغلب مؤسسات القطاع العمومي بما فيها المؤسسات الصناعية، فمن بين 1112 مؤسسة عمومية مرشحة للخوصصة نهاية سنة 2003 هناك 731 مؤسسة تعاني من صعوبات مالية

كبرى، من خلال ديونها المتراكمة والمقدرة حسب إحصائيات مارس سنة 2003 بحوالي 1200 مليار دج، لترتفع سنة 2005 إلى 1321.95 مليار دج وهو ما يعادل 18 مليار دولار أمريكي تمثل 77% منها ديون قصيرة الأجل.

3- مشاكل متعلقة بالتسويق: تعتبر مشكلات التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي، ومن أهم تلك المعوقات المرتبطة بالتسويق نجد ما يلي:

❖- المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين المنتجات الصناعة المستوردة.

❖- لقد دأبتالصناعةالجزائريةخلالالسنواتالسابقةعلىعدمالالتزامبمعاييرونظامالجودةوالمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض قدرة الصناعة على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

4- مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي: وتتمثل فيما يلي:

❖- عدم كفاءة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية مما يعني زيادة تكلفة الإنتاج أو قد تقام بعيدة عن توافر المواد الأولية، أو تقام بعيدة عن المنافذ البحرية.

❖- اعتمدت على التكنولوجيا المستوردة ومشروعات تسليم المفتاح في اليد، كما أن الإنفاق على البحث والتطوير لايزال ضعيف وبعيدا عن احتياجات الصناعة، أضف إلى ذلك أن نظام التدريب مازال تقليدي أو يعاني من قصور في التنسيق مع احتياجات الصناعة، وعدم خلق رابطة قوية بين الصناعة ومعاهد البحوث والجامعات حتى تساهم في تطوير العمليات الإنتاجية.

5- مشاكل متعلقة بانخفاض الإنتاجية والعقار الصناعي: من أهمها الآتي:

❖- تدني مستوى الإنتاجية على المستويين العام والخاص مقارنة بتلك المستويات الموجودة في الدول الصناعية، وذلك لعدة أسباب أهمها البطالة المقنعة وضعف التخصص، وعدم وجود الحوافز الداعمة للإنتاج، إضافة لبعض العوامل المتعلقة بأخلاقيات العمل والالتزام به.ويمكن مقارنة ذلك ببعض الدول القريبة منا، مثلما توضحه بيانات الجدول 5؛ حيث يلاحظ ضعف متوسط إنتاجية العامل الجزائري في الصناعة التحويلية وهي تشكل حوالي نصف إنتاجية العامل المغربي وربع إنتاجية العامل التونسي، نظرا لارتفاع عدد العمال في الكثير من المؤسسات الصناعية (البطالة المقنعة) نتيجة السياسة السابقة للدولة حيث كان دور المؤسسة الإنتاجية اجتماعيا؛ فمثلا من بين المؤسسات الصناعية التي أثبتت قدرتها على مواجهة المنافسة مؤسسة الصناعات الالكترونية ENIE، ولكنها تشكو من التضخم الهائل في عدد عمالها.

خلاصة:

لم تتمكن الجزائر من تحقيق إنجازات كبيرة في مجال الصناعات الرأسمالية تسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها والتخصص في إنتاج سلع ذات مزايا وجودة عالية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، وإن نجاح قطاع التصنيع في عملية التنمية يتوقف على الإستراتيجية الملائمة التي يجب تبنيها والتي تتلاءم مع الإمكانات المتوفرة، وينبغي على إستراتيجية التصنيع أن تحدد أهم القضايا المتعلقة بالتصنيع مثل أهداف التصنيع الآنية والبعيدة المدى، وتحديد المشاكل التي يواجهها القطاع الصناعي، وتحديد الأولويات التي تحدد الحلقة

المركزية في التطور الصناعي ونوع الصناعات القيادية وبالتالي البدء في تنفيذها، كما ينبغي على الإستراتيجية أن تحدد أنماط التكنولوجيا الملائمة.

وفي ضوء المشاكل السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- حتمية دفع الصناعة الغذائية، لكونها قطاع هام يساهم بنسبة 33٪ في القيمة المضافة و45٪ في رقم أعمال الإنتاج الصناعي الوطني.والاهتمام بالصناعة البتروكيماوية حيث تعتبر من بين الصناعات المهمة والرئيسية للعديد من الصناعات التحويلية المرتبطة أساسا بها، والتي تمكن من فتح مناصب شغل جديد، علما أن الجزائر تمتلك جميع المقومات التي تسمح لها بأن تكون أكبر دول منتجة للمواد البتروكيمياوية، إضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز.

- ضرورة إقامة مصانع للمواد الغذائية الزراعية مثل المواد المستخرجة من النخيل والتمور وزيت الزيتون التي يمكن تصديرها لبعض الدول كالصين وباكستان وتركيا والهند.

- ضرورة اهتمام المؤسسات الصناعية بمصلحة البحث والتطوير من اجل التحسين و تعزيز الثقافة الابتكارية.

- تشجيع مبادرات الجامعيين لتجسيد مشاريعها المقترحة على مختلف الوزارات والإدارات، دون أي متابعة، رغم أنها تبقى الحل الأنجع في تطوير القطاع الصناعي، والعمل على تحقيق زيادة تدريجية في الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير كأحد أهم الشروط اللازمة لتطوير الفنون الإنتاجية في قطاع الصناعة وابتكار منتجات جديدة.

- ضرورة تطوير القطاع الصناعي العام ليشكل البديل الاستراتيجي في الأزمة عن المستوردات ويخفض العبء على الدولة كما يوفر إيرادات هامة تعوض ولو جزئيا نقص إيرادات النفط.

- ينبغي أن يخضع كل من السياسة الصناعية العامة والمشاريع المحددة في مجال الصناعة للتقييم والمساءلة بشكل دوري. ويتم تعديل السياسات والمشاريع التي تعتبر قاصرة الأداء أو عاطلة، استناداً إلى المشاورات المكثفة مع الشركات المعنية، أو وقف العمل بها.

- إنشاء صندوق سيادي دولي ليكون في خدمة سياسة الصناعة يسمح بالمشاركة في رأس مال الشركات الدولية في قطاعات إستراتيجية بهدف توجيه سياستها الاستثمارية نحو الجزائر للمساهمة في تنفيذ الإستراتيجية الصناعية.

- إن نسبة تكاليف المواد الأولية مرتفعة ضمن مجموع تكاليف الإنتاج، وارتفاع الطاقة التشغيلية المعطلة في القطاعات الصناعية نظرا لضيق السوق المحلي ووجود عقبات تحد من قدرتها على التصدير خاصة قضية جودة المنتجات، وبالتالي الفرصة سانحة لتخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق استخدام المزيد من الطاقة الإنتاجية المعطلة، وتحسين جودة المنتجات.

- رفع القيود على توفر العقار الصناعي، بمنح القطاع الخاص إمكانية إنشاء وتهيئة وتسيير حظائر صناعية على امتداد الطريق السيار شرق- غرب، في إطار نظام الامتياز، والتفكير جليا في إنشاء مناطق حرّة تهتم بتنمية المنتجات الموجهة إلى التصدير.

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

جدول رقم1: هيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفترة 2000- 2012

البيان	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012
ص ح م م ك	13.93	12.4	13.13	12.66	15.76	16.73	16.7
مواد البناء والزجاج	11.21	13.05	13.25	14.2	14.77	14.11	13.01
كيمياء ومطاط وبلاستيك	9.57	8.15	8.31	9.82	10.29	9.53	10.14
ص غذائية	43.87	41.62	40.44	40.75	40.15	42.84	45.63
ص نسيجية	4.26	4.41	4.28	3.8	3.15	2.77	2.4
ص الجلود والأحذية	1.01	0.94	0.85	0.72	0.62	0.52	0.46
ص خشب وورق	4.3	4.82	4.89	4.62	4.08	3.44	3.15
ص مختلفة	11.86	14.62	14.84	13.44	11.18	10.06	8.52
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

ص ح م م ك: الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية

Source: Les comptes économiques du 2000 à 2014, n0709, disponible sur le site: http://www.ons.dz/IMG/pdf/Publication-Comptes-Economiques-2000-2014.pdf

جدول رقم2: المعدل المتوسط للاستثمار خلال الفترة 1970- 2010 لمجموعة من الدول

البلدان	الجزائر	مصر	فرنسا	ألمانيا
النسبة منPIB	%28.75	%19.61	%19.43	%20.46

المصدر: بالاعتماد على بيانات اليونيدو، متوفر على الموقع الالكتروني:http://www.unido.org

جدول رقم3 : مؤشر إنتاج الصناعة التحويلية للمؤسسات العمومية سنة الأساس 1989=100

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المؤشر	66,8	66,2	65,2	62,8	61,4	59,4	53,9	51,8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
المؤشر	52,8	53,6	50,7	50,1	50,1	51	50.4	

Source:Ons, collection statistiques, n0180, p160

جدول رقم4: التطور النسبي لهيكل الصادرات السلعية خارج المحروقات

البيان	Δ%94/90	Δ%99/95	%Δ 04/00	%Δ09/05	%Δ2014/10
المواد الغذائية	-34%	-78%	90%	69%	**28%**
الطاقة و الزيوت	-26%	24%	48%	-3%	**9%**
المواد الخام	-28%	7%	105%	27%	**16%**
المواد النصف مصنعة	-6%	3%	23%	6%	**38%**
سلع التجهيز الفلاحي	-33%	400%	-100%	0%	**0%**
سلع التجهيز الصناعي	-88%	161%	0%	17%	**-7%**
سلع الاستهلاك	-67%	-67%	0%	158%	**-43%**
مجموع الصادرات	-26%	22%	48%	-2%	**14%**

المصدر:من إعداد الباحث اعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المتوفرة على الموقع:http://www.andi.dz

جدول رقم5 :متوسط إنتاجية العامل في الصناعة التحويلية 2000- 2012

الدولة	القيمة المضافة (مليون دولار)	عدد العمال(ألف)	إنتاجية العمل (ألف دولار أمريكي)
الجزائر	4854,5	198	24,52
تونس	5363,5	62	86,51
المغرب	8952,95	241	37,15

المصدر: بالاعتماد على بيانات اليونيدو، متوفر على الموقع الالكتروني:http://www.unido.org/index.php?id=28

الشكل 1: تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية خلال الفترة 95- 2014الوحدة: مليون دولار

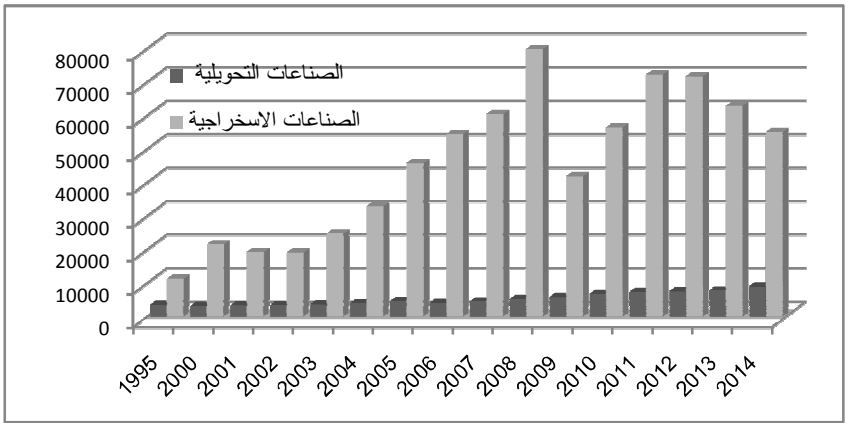

المصدر: اعتماد على نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، صندوق النقد العربي، أعداد متفرقة.

الشكل رقم 2: تطور نمو القطاع الصناعي خلال الفترة 2000- 2012

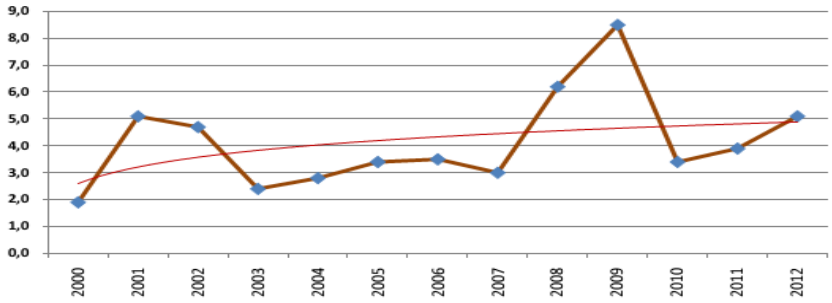

Source : Office National des Statistiques, disponible sur le site :
http://www.ons.dz/-Statistiques-de-2000-a-2012.html

شكل رقم3: تطور الصادرات غير النفطية خلال الفترة1990- 2014 الوحدة: مليار دولار

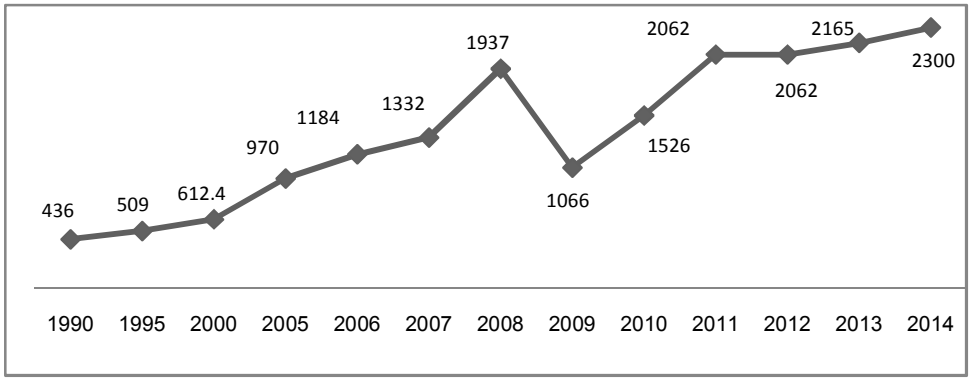

المصدر: تقارير بنك الجزائر، متوفر على الموقع الالكتروني:http://www.Bank-of-algeria.dz/pdf

المراجع والاحالات:

1. زوزي محمد، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، **مجلة الباحث**،جامعة ورقلة، العدد08 ، *2010*.

2. زرقين عبود، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد *45*،*2009*،مصر.

3*A. Benachenhou, **l'expérience algérienne de planification et de développement 1962 -1982**, OPU, Algérie, 1982, p27.*

4المعهد العربي للتخطيط، **التجربة الكورية في تنمية الصادرات**، *2016/12/10*:
http://www.arabapi.org/images/training/programs/1/2013/219_P14011-5.pdf

5كمال عيشي، دور نظرية الايوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**،جامعة بسكرة، العدد 6، ديسمبر 2009، ص 227.

6. احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991، ص 6.

7. بنك الجزائر،**تقارير بنك الجزائر**، *http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport.pdf*:2015/2/01

8*M.Benaisaad, **économie du développent de l'Algérie**, OPU,economica,Paris, 1979, p46-47.*

9. الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، المجلد 25- العدد الثاني- 2009، ص 276.

10. بنك الجزائر،**تقارير بنك الجزائر**، *http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2014.pdf*2016/08/12:

11*RouaneRafik**, le marketing direct international au service des exportations algériennes hors hydrocarbures**, D'ahlab, Algérie, 2010,P114.*

12. لزعر علي، ايت يحي سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، عدد 11، 2012 ، ص55.

13.محمد أزهر السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة، **سلسلة كتاب المستقبل دراسات في التنمية العربية**، بيروت، 1998، ص 186.

14*UNDP, **HumanDevelopment Report** 2005, New York, USA, 2005, p 247.*

15 *World Bank, **World Development Report** 2000-2001, Washington, USA, 2001, p310.*

16 *CNUCED, **manuel statistiques**2000, 2010, 2012.*

17. عبد العزيز عبدوس، تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر –دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير، **مجلة الباحث**،جامعة ورقلة، عدد13، 2013، ص84.

18.المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني** من سنة 1998، الجزائر، جوان 1998، ص28.

19*AbdelmadjidBouzidi, **industrialisation et industries en Algérie**, 2015/03/12:*
http//library.fes.de/pdf-files/bueros/algérien/06416- etude.pdf